ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index
مجلة الأصالة

جمع وتخـــــريج أحاديث التّشـــــهد بعد سجدتـــــي السهو

د. خالد صالح محمد أبو دبوس*
كلية الدراسات الإسلامية – جامعة مصراته – ليبيا
k.abudabbous@isl.misuratau.edu.ly

تاريخ الارسال 2026/1/3م تاريخ القبول 2026/3/22

A Compilation and Analysis of Hadiths Concerning the Testimony of Faith Following the Two Prostrations of Forgetfulness

*Dr Khalid Salih Muhammad Abu Dabous
Faculty of Islamic Studies – University of Misrata – Libya
k.abudabbous@isl.misuratau.edu.ly

Summary:
Praise be to God, and may peace and blessings be upon our Prophet Muhammad, his family, and all his companions. Since
the Prophetic Sunnah became the second source of Islamic legislation, Allah, the Exalted, undertook to preserve it,
so He appointed men to preserve it; they devoted themselves to studying and examining it and established rules for it. The prostration of forgetfulness
has precise rulings regarding what the worshipper recites after it, and these differ depending on the timing of the prostration (whether before
or after the salam). This research is titled:
“Compilation and Authentication of the Hadiths Regarding the Testimony of Faith After the Two Prostrations of Forgetfulness, with Commentary as Necessary,”
and these hadiths are the hadith of ‘Abdullah ibn Mas‘ud, the hadith of al-Mughirah ibn Shu‘bah, the hadith of ‘Imran ibn
Husayn, and the hadith of ‘Aishah bint Abu Bakr al-Siddiq—may Allah be pleased with them all—

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

Keywords: authentication, the tashahhud , forgetfulness, prostration of forgetfulness

الملخـــــــــــص:

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، فلما أن كانت السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، فإن الله عزوجل تعهد بحفظها، فسخر لها رجالا يحفظونها فأكبوا على دراستها وفحصها وقيدوا لها قواعد، وسجود السهو له أحكام دقيقة تتعلق بما يقرأه المصلي بعده وهي تختلف باختلاف موضع السجود (قبل السلام أم بعده). فخص هذا البحث بعنوان: "جمع وتخريج أحاديث التشهد بعد سجدتي السهو والتعليق عليها قدر الحاجة"، وهذه الأحاديث هي حديث عبد الله بن مسعود، وحديث المغيرة بن شعبة، وحديث عمران بن حصين، وحديث عائشة بنت أبي بكر الصديق -رضي الله عنهما جميعا-

الكلمات المفتاحية: تخريج ، التشهد ، السهو ، سجود السهو

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلي الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إي يوم الدين وسلم تسليناً كثيراً.

أما بعد:

إن الله جل وعلا خلق الخلق ليعبدوه، وأرسل الرسل وأنزل الكتب لهذه الحكمة العظيمة، لدعوة الناس إلى عبادة الله وبيانها لهم وإيضاحها لهم.

ولله درُّ ابن حجر لما قال معقِّباً على خدمة الحديث وشرف صرف الأوقات في الأشغال **به:** (إنَّ أولى ما صرفت فيه نفائس الأيام، وأعلى ما خصَّ بمزيد الاهتمام، الاشتغال بالعلوم الشرعية، المتلقاة عن خير البرية، وهذه لا يرتاب عاقل في أن مدارها على كتاب الله المقتفى، وسنَّة نبيِّه المصطفى، وأن باقي العلوم إما آلات لفهمها وهي الضالة المطلوبة، أو أجنبية عنها وهي الضارة المغلوبة).

ومن هاهنا تعلم اضطرار العباد فوق كل ضرورة إلى معرفة الرسول وما جاء به، وتصديقه فيما أخبر به، وطاعته فيما أمر، فإنه لا سبيل إلى السعادة والفلاح لا في الدنيا ولا في الآخرة إلا على أيدي الرسل، ولا سبيل إلى معرفة الطيب والخبيث على التفصيل إلا من جهتهم، ولا ينال رضا الله البتة إلا على أيديهم، فالطيب من الأعمال

والأقوال والأخلاق ليس إلا هديهم وما جاءوا به، فهم الميزان الراجح الذي على أقوالهم وأعمالهم وأخلاقهم توزن الأقوال والأخلاق والأعمال، وبمتابعتهم يتميز أهل الهدى من أهل الضلال، فالضرورة إليهم أعظم من ضرورة البدن إلى روحه والعين إلى نورها والروح إلى حياتها، فأي ضرورة وحاجة فرضت، فضرورة العبد وحاجته إلى الرسل فوقها بكثير. **(ينظر: زاد المعاد:1/64-65).**

وسجود السهو له أحكام دقيقة تتعلق بما يقرأه المصلي بعده وهي تختلف باختلاف موضع السجود (قبل السلام أم بعده).

ولما كان الأمر ذلك، فخص هذا البحث في بيان هذه الأحاديث الواردة في التشهد بعد سجدتي السهو، والإنسان متعرض للوقوع في هذه الأخطاء في الصلاة سواء كانت فرضا أو نفلا.

أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي دعت لاختيار هذا البحث: أهمية الموضوع كما سبق، شمولية الأدلة النبوية لمختلف الحالات، وإظهار بشرية الرسول كمنهج تعليمي، دقة القواعد الفقهية الحديثية.

أهمية الموضوع:

1- الحفاظ على صحة العبادة، لأن الصلاة عماد الدين.

2- التيسير ورفع الحرج، فظهور هذه الأحاديث سماحة الإسلام، والقدوة في شخصية النبي ﷺ.

الهدف من البحث :

يهدف هذا البحث في الوصول إلى:

1- الهدف التعبدي والاتباع وهو الاقتداء بالنبي -ﷺ-.

2- الفصل والختام في السجود بعد السلام.

3- طمأنينة القلب وجبر الخلل، بما أن سجود السهو شرع ترغيما للشيطان وجبرا للنقص، فإن إضافة التشهد تزيد من طمأنينة المصلي.

الدراسات السابقة:

من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع أحاديث التشهد بعد سجدتي السهو جمع ودراسة، تأليف الدكتور عبد الله البخاري، المدرس بالجامعة الإسلامية، إلا أنه اقتصر على الجمع والدراسة فقط.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث استخدام المنهج الاستقرائي عند قراءات النصوص، الذي تتبعته في هذا البحث هو الطريقة المتبعة عند أهل الحديث، فجمعت الأحاديث الواردة في ذلك من كتب السنة، ثم خرجتها ثم علقت عليها قدر الحاجة والاستطاعة، وجمعت فيها أربعة أحاديث:

إشكالية الدراسة:

حاولت هذه الدراسة الإجابة عن عدد من الأسئلة العلمية منها:

1- اختلاف مواضع السهو النبوي، ولكل حالة حكم مختلف.

2- إشكالية محل السجود قبل السلام أو بعده.

3- تعارض الروايات في الواقعة الواحدة.

4- الإشكال في السهو عن الشك.

دراسة السند والوقوف على الحكم الحديثي:

1- ذكر صحابي الحديث ومتنه تاما.

2- خرجت الأحاديث من مظانها الأصلية، ثم الحكم عليها صحة وضعفا، مع كلام أهل العلم في الحكم على الأحاديث.

3- ترجمة الرواة بذكر أقوال أهل الجرح والتعديل فيهم مع بيان درجة حالهم صحة وضعفا قدر الحاجة.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يقسم إلى مقدمة، وأربعة مطالب، وخاتمة.

المطلب الأول ـ حديث عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه-

أولا: نص الحديث.

ثانيا: تخريج الحديث، والتعليق عليه.

المطلب الثاني: حديث المغيرة بن شعبة -رضي الله عنه-.

أولا: نص الحديث.

ثانيا: تخريج الحديث، والتعليق عليه.

المطلب الثالث: حديث عمران بن حصين -رضي الله عنه-.

أولا: نص الحديث.

ثانيا: تخريج الحديث، والتعليق عليه.

المطلب الرابع: حديث عائشة بنت أبي بكر الصديق -رضي الله عنهما-

أولا: نص الحديث.

ثانيا: تخريج الحديث، والتعليق عليه.

الخاتمة: تضمنت أبرز النتائج التي توصل إليها البحث، وبعدها ذيلت البحث بفهرس المصادر والمراجع.

المطلب الأول: حديث عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه-.

أولا: نص الحديث.

عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -ﷺ-: «إِذَا كُنْتَ فِي صَلَاةٍ فَشَكَكْتَ فِي ثَلَاثٍ، أَوْ أَرْبَعٍ، وَأَكْبَرُ ظَنِّكَ عَلَى أَرْبَعٍ تَشَهَّدْتَ، ثُمَّ سَجَدْتَ سَجْدَتَيْنِ وَأَنْتَ جَالِسٌ، قَبْلَ أَنْ تُسَلِّمَ، ثُمَّ تَشَهَّدْتَ أَيْضًا، ثُمَّ تُسَلِّمُ».

ثانيا ــ تخريجه، مع التعليق عليه:-

أخرجه أبو داود في سننه: (264/2) واللفظ له، والنسائي في الكبرى:(314/1)، والإمام أحمد في مسنده:(158/7)، ومن طريق أبي داود الدارقطني في السنن:(214/2)، والبيهقي في أحد الموضعين من السنن الكبرى:(475/2)، كلهم من طريق محمد بن سلمة عن خصيف، عن أبي عبيدة بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- به.

وعندهم كلهم إلا النسائي: «**فَشَكَكْتَ فِي ثَلَاثٍ، أَوْ أَرْبَعٍ**».

قال أبو داود (264/2): رواه عبد الواحد، عن خصيف، ولم يرفعه، ووافق عبد الواحد، أيضا سفيان، وشريك، وإسرائيل، واختلفوا في الكلام في متن الحديث ولم يسندوه". ونقل الحافظ البيهقي في (**الموضع الأول**) من "السنن الكبرى" كلام الإمام أبي داود ولم يتعقبه. وقال في الموطن الثاني: "وهذا غير قوي، ومختلف في رفعه ومتنه"، وقال أيضا في "معرفة السنن والآثار": (282/3): "وروى خصيف، عن أبي عبيدة بن عبد الله، عن أبيه، عن النبي -ﷺ-..... ثم ذكر مثل حديث الباب، ثم قال- وهذا حديث مختلف في رفعه ومتنه، وخصيف غير قوي، وأبو عبيدة، عن أبيه مرسل". وقال المنذري في "مختصر سنن أبي داود": (294/1): "وأخرجه النسائي، وقد تقدم أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه"، ثم ذكر كلام أبي داود المتقدم، ويظهر من كلامه تضعيف الحديث؛ لانقطاعه. وقال الحافظ النووي في "خلاصة الأحكام": (644/2): "رواه أبو داود، وهو ضعيف. وأبو عبيدة لم يدرك أباه، وحديثه هذا مختلف في إسناده ومتنه، وخصيف مختلف فيه. وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي، في كتابه "فتح الباري": (428/9): "وأما السجود قبله، فلا يتشهد فيه عند أحد من العلماء، إلا رواية عن مالك...، وروي عن ابن مسعود من وجه فيه انقطاع، ومختلف

في لفظه، وفي رفعه ووقفه. وقال أيضا: (435/9) "وقد روي عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- التشهد في سجود السهو، من حديث ابن مسعود، وله طرق: أجودها: رواية خصيف عن أبي عبيدة، عنه، مع الاختلاف في رفع الحديث، ووقفه أشبه...". وضعف الإسناد الحافظ ابن حجر في فتح الباري، وضعفه بسبب الانقطاع العلامة أحمد شاكر في "شرحه للمسند".

قلت: الإسناد فيه عدة علل:

1- "خصيف" بالصاد المهملة مصغرا "والجزري" في المغني بفتح جيم وزاي منسوب إلى الجزيرة وهي بلاد بين الفرات ودجلة 12 أبو الحسن.

بن عبد الرحمن الجزري أبو عون الحضرمي الحراني الأموي، قال أبو طالب عن أحمد ضعيف الحديث، وقال حنبل عنه ليس بحجة ولا قوي في الحديث، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه ليس بقوي في الحديث قال، وقال مرة ليس بذاك، قال أبي خصيف شديد الاضطراب في المسند، وقال ابن معين ليس به بأس، وقال مرة ثقة، وقال أبو حاتم صالح يخلط، وتكلم في سوء حفظه، وقال النسائي عتاب ليس بالقوي، ولا خصيف، وقال مرة صالح، وقال ابن عدي ولخصيف نسخ وأحاديث كثيرة وإذا حدث عن خصيف ثقة فلا بأس بحديثه ورواياته إلا أن يروي عنه عبد العزيز بن عبد الرحمن فإن رواياته عنه بواطيل والبلاء من عبد العزيز لا من خصيف.

قال بن المديني كان يحيى بن سعيد يضعفه، وقال الدارقطني يعتبر به يهم، وقال الساجي صدوق، وقال الآجري عن أبي داود قال أحمد مضطرب الحديث، وقال جرير كان خصيف متمكنا في الإرجاء يتكلم فيه، وقال أبو طالب سئل أحمد عن عتاب بن بشير فقال أرجو أن لا يكون به بأس روى أحاديث ناخرة منكرة وما أرى إلا أنها من قبل خصيف، وقال ابن معين أنا كنا نتجنب حديثه، وقال ابن خزيمة لا يحتج بحديثه، وقال يعقوب بن سفيان لا بأس به، وقال أبو أحمد الحاكم ليس بالقوي، وقال الأزدي ليس بذاك، وقال ابن حبان تركه جماعة من أئمتنا واحتج به آخرون، وكان شيخا صالحا فقيها عابدا إلا أنه كان يخطىء كثيرا فيما يروي ويتفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه وهو صدوق في روايته إلا أن الإنصاف فيه قبول ما وافق الثقات في الروايات وترك ما لم يتابع عليه وهو ممن استخير الله تعالى فيه وقد حدث عبد العزيز عنه عن أنس بحديث منكر ولا يعرف له سماع من أنس. (تقريب التهذيب":3/143-144).

وقال الآجري عن أبي داود قال أحمد منكر الحديث، وقال بن أبي مريم عن بن معين ثقة حجة، وقال بن سعد كان عابدا ناسكا كثير الحديث ثبتا، وذكره بن حبان في الثقات

قلت: زعم بن عبد البر أنه بن أخي السائب بن يزيد وكان ثقة مأمونا. (تهذيب التهذيب:340/11).

2- الانقطاع بين أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود وأبيه.

فقد نص على عدم سماعه من أبيه جمع من الحفاظ الأئمة؛ منهم: يحيى بن معين، والعجلي، وأبو حاتم الرازي، والنسائي، وابن حبان وغيرهم.

3- الاختلاف فيه رفعا ووقفا.

فمحمد بن سلمة خالف في رفعه جماعة من الحفاظ كما ذكرهم الإمام أبو داود آنفا، وهم:

الإمام سفيان الثوري، ومحمد بن فضيل، وعبد الواحد وشريك وإسرائيل، فأوقفوه، وهاك التفصيل:

أ- أخرج الإمام أحمد في مسنده، وابن أبي شيبة في المصنف كلاهما عن محمد بن فضيل حدثنا خصيف به موقوفا.

ولفظ أحمد بمثل حديث الباب، ولفظ ابن أبي شيبة مختصرا جدا وهو: "يتشهد فيهما" فقط.

وضعف الإسناد بسبب الانقطاع العلامة أحمد شاكر في "شرحه للمسند".

ب- وأخرج عبد الرزاق في "المصنف"، ومن طريقه ابن المنذر في "الأوسط" عن سفيان الثوري عن خصيف عن أبي عبيدة عن ابن مسعود: "**أنه تشهد في سجدتي السهو**". فهذا اللفظ من فعل عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه-

ج وأخرج عبد الرزاق في المصنف: (312/2) «**السهو إذا قام فيما يجلس فيه، أو قعد فيما يقام فيه، أو يسلم في ركعتين، فإنه يفرغ من صلاته، ويسجد سجدتين وهو جالس يتشهد فيها**».

والطحاوي في شرح معاني الآثار: (441/1) «**السهو أن يقوم في قعود، أو يقعد في قيام، أو يسلم في الركعتين، فإنه يسلم ، ثم يسجد سجدتي السهو، ويتشهد، ويسلم**».

ومن طريق عبد الرزاق الطبراني في الكبير: (273/9): «**السهو إذا قام فيما يجلس فيه، أو قعد فيما يقام فيه، أو سلم في ركعتين فإنه يفرغ من صلاته، ويسجد سجدتين، وهو جالس يتشهد فيهما**».

والبيهقي في الكبرى من طريق الثوري عن خصيف عن أبي عبيدة عن ابن مسعود قال: «**السهو إذا قام فيما يجلس فيه، أو قعد فيما يقام فيه، أو يسلم في ركعتين؛ فإنه يفرغ من صلاته، ويسجد سجدتين وهو جالس يتشهد فيها**».

المطلب الثاني ـ حديث المغيرة بن شعبة -رضي الله عنه-:

أولا: نص الحديث.

عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ -رضي الله عنه- «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَشْهَدُ بَعْدَ أَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ».

ثانيا: تخريجه مع الكلام عليه.

أخرجه الطبراني في الكبير: (412/20)، والمعجم الأوسط: (111/8) واللفظ له، والبيهقي في السنن الكبرى: (500/2) كلاهما من طريق محمد بن عمران بن أبي ليلى، ثنا أبي، ثنا ابن أبي ليلى قال: حدثني الشعبي به.

قال الطبراني عقبه في الأوسط: (111/8): "لم يرو هذا الحديث عن الشعبي إلا ابن أبي ليلى، تفرد به: ولده عنه".

قال البيهقي عقبه: (500/2) "وهذا يتفرد به محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن الشعبي، ولا يفرح بما يتفرد به".

وقال في معرفة السنن والآثار: (281/3): "وهذا ينفرد به ابن أبي ليلى، هذا، ولا حجة فيما ينفرد به لسوء حفظه، وكثرة خطئه في الروايات".

وحكم الحافظ ابن المنذر في الأوسط على الخبر بأنه خبر غير ثابت.

وفي إسناد هذا الحديث فيه:

ـ عمران ابن محمد ابن عبد الرحمن ابن أبي ليلى:

"مقبول من الثامنة" (تقريب التهذيب: ص/430)، ذكره بن حبان في الثقات. (تهيب التهذيب:(137/8).

أبوه محمد بن عبد الرحمن بن لأبي ليلى متكلم في حفظه.

قال الذهبي: "صدوق إمام، سيئ الحفظ". (ميزان الاعتدال:616/3).

كان يحيى بن سعيد يضعفه، وقال عبد الله بن أحمد كان سيء الحفظ مضطرب الحديث.

وقال أبو زرعة ليس بالقوي، وقال أبو حاتم محله الصدق كان سيء الحفظ شغل بالقضاء فساء حفظه لا يتهم بشيء من الكذب إنما ينكر عليه كثرة الخطأ يكتب حديثه

ولا يحتج به، وقال النسائي ليس بالقوي، وقال ابن حبان كان فاحش الخطأ رديء الحفظ فكثرت المناكير في روايته تركه أحمد ويحيى.

وقال الدارقطني كان رديء الحفظ كثير الوهم وقال صالح بن أحمد عن بن المديني كان سيء الحفظ واهي الحديث، وقال الساجي كان سيء الحفظ لا يتعمد الكذب فكان يمدح في قضائه فأما في الحديث فلم يكن حجة، **(تهذيب التهذيب: (9/302-303).**

المطلب الثالث: حديث عمران بن حصين -رضي الله عنه

أولا: نص الحديث.

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: "أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- صَلَّى بِهِمْ فَسَهَا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ تَشَهَّدَ، ثُمَّ سَلَّمَ".

ثانيا: تخريجه مع التعليق عليه.

أخرجه أبو داود في سننه (273/1)، برقم (1039) واللفظ له، وسكت عنه، والترمذي في سننه (509/1)، برقم (395)، وقال عنه "هذا حديث حسن غريب صحيح".

وابن الجارود في المنتقى (ص/72) برقم (247)، والطوسي في مستخرجه على جامع الترمذي: (281/2)، وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: (231/3)، وقال قبل أن يذكره: "فأما التشهد في سجدتي السهو، فقد روي فيها أخبار ثلاثة، فتكلم أهل العلم فيها كلها، وأحسنها إسنادا حديث عمران بن حصين"، ثم ذكره وقال: "وقد تكلم في هذا الحديث بعض أصحابنا، وقال: روى هذا الحديث غير واحد من الثقات، عن خالد، فلم يقل فيه أحد: ثم تشهد".

وابن حبان في صحيحه: (392/6)، برقم: (2670)، وقال "تفرد به الأنصاري، ما روى ابن سيرين، عن خالد غير هذا الحديث، وخالد تلميذه»، والحاكم في المستدرك (470/1)، والبيهقي في السنن الكبرى (570/4)، (3954) من طريق أبي داود، وقال "تفرد به أشعث الحمرانى، وقد رواه شعبة ووهيب وابن علية والثقفى وهشيم وحماد بن زيد ويزيد ابن زريع وغيرهم عن خالد الحذاء، لم يذكر أحد منهم ما ذكر أشعث عن محمد عنه، ورواه أيوب عن محمد قال: أخبرت عن عمران. فذكر السلام دون التشهد. وفى رواية هشيم ذكر التشهد قبل السجدتين، وذلك يدل على خطأ أشعث فيما رواه"، ثم ذكر حديث هشيم وفيه "فقام فصلى، ثم سجد ثم تشهد وسلم، وسجد سجدتى السهو، ثم سلم. هذا هو الصحيح بهذا اللفظ، والله أعلم.

والبغوي في شرح السنة (297/3)، وابن الجوزي في التحقيق في مسائل الخلاف (436/1)، كلهم من طريق أشعث بن عبد الملك الحمراني عن محمد ابن سيرين عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين.

قال الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى: (49/23) بعد ذكره هذا الحديث، ونقل كلام الترمذي وهو قوله: **"حسن غريب"** قال: **قلت:** كونه غريبا يقتضي أنه لا متابع لمن رواه بل قد انفرد به. وهذا يوهي هذا الحديث في مثل هذا فإن رسول الله ـﷺ- قد ثبت عنه أنه سجد بعد السلام غير مرة.

ثم ذكر مجموعة من الأحاديث في ذلك ثم قال: "وليس في شيء من أقواله أمر بالتشهد بعد السجود ولا في الأحاديث الصحيحة المتلقاة بالقبول: أنه يتشهد بعد السجود بل هذا التشهد بعد السجدتين عمل طويل بقدر السجدتين أو أطول. ومثل هذا مما يحفظ ويضبط وتتوفر الهمم والدواعي على نقله فلو كان قد تشهد لذكر ذلك من ذكر أنه سجد وكان الداعي إلى ذكر ذلك أقوى من الداعي إلى ذكر السلام. وذكر التكبير عند الخفض والرفع. فإن هذه أقوال خفيفة والتشهد عمل طويل فكيف ينقلون هذا ولا ينقلون هذا. وهذا التشهد عند من يقول به كالتشهد الأخير فإنه يتعقبه السلام، فتسن معه الصلاة على النبي ﷺ والدعاء كما إذا صلى ركعتي الفجر أو ركعة الوتر وتشهد ثم الذي في الصحيح من حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد فانفراد واحد بمثل هذه الزيادة التي تتوفر الهمم والدواعي على نقلها يضعف أمرها ثم هذا المنفرد بها يجب أن ينظر لو انفرد بحديث هل يثبت أنه شريعة للمسلمين؟ (مجموع الفتاوى: 50/49/23).

وقال الحافظ ابن حجر كما في فتح الباري بعد ذكره هذا الحديث: "قال الترمذي حسن غريب، وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين، وقال بن حبان ما روى بن سيرين عن خالد غير هذا الحديث انتهى وهو من رواية الأكابر عن الأصاغر، وضعفه البيهقي، وبن عبد البر وغيرهما ووهموا رواية أشعث لمخالفته غيره من الحفاظ عن بن سيرين، فإن المحفوظ عن بن سيرين في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد وروى السراج من طريق سلمة بن علقمة أيضا في هذه القصة قلت لابن سيرين فالتشهد قال لم أسمع في التشهد شيئا وقد تقدم في باب تشبيك الأصابع من طريق بن عون عن بن سيرين قال نبئت أن عمران بن حصين قال ثم سلم وكذا المحفوظ عن خالد الحذاء بهذا الإسناد في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد كما أخرجه مسلم فصارت زيادة أشعث شاذة ولهذا قال بن المنذر لا أحسب التشهد في سجود السهو يثبت لكن قد ورد في التشهد في سجود السهو عن بن مسعود عند أبي داود والنسائي وعن المغيرة عند

البيهقي وفي إسنادهما ضعف فقد يقال إن الأحاديث الثلاثة في التشهد باجتماعها ترتقي إلى درجة الحسن قال العلائي وليس ذلك ببعيد. **(فتح الباري:3/98/99).**

المطلب الرابع ـ حديث عائشة بنت أبي بكر الصديق -رضي الله عنهما-

أولا ـ نص الحديث:

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّهْوَ فِي الصَّلَاةِ قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتِ فَرَأَيْتِ أَنَّكَ قَدْ أَتْمَمْتِ صَلَاتَكِ، وَأَنْتِ فِي شَكٍّ، فَتَشَهَّدِي، وَانْصَرِفِي، ثُمَّ اسْجُدِي سَجْدَتَيْنِ وَأَنْتِ قَاعِدَةٌ ثُمَّ تَشَهَّدِي بَيْنَهُمَا وَانْصَرِفِي».

ثانيا ــ تخريج الحديث مع التعليق عليـــــه:

أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط": (345/4) من طريق غسان بن الربيع عن موسى بن مطير، عن أبيه به. وقال عنه: "لا يروى هذا الحديث عن عائشة إلا بهذا الإسناد، من حديث موسى بن مطير". وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد: (153/2) "هكذا رواه الطبراني في الأوسط وقال: لا يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد فلا أدري أهو هكذا في الأصل أو النسخة سقيمة والله أعلم، وفيه موسى بن مطير وهو متروك الحديث نسب إلى الوضع". وقال أيضا: " وهو ضعيف جدا." وقال: " وهو كذاب". وقال: "وهو متروك". وقال الحافظ الشوكاني في "نيل الأوطار": (146/3) "وفي إسناده موسى بن مطير عن أبيه، وهو ضعيف وقد نسب إلى وضع الحديث".

دراسة الإسناد ــ سبب سقوط إسناده.

أولا ـ فيه موسى بن مطير:

قال أبو حاتم: موسى بن مطير، قال: ترك الناس حديثه، وعن يحيى بن معين انه قال: موسى ابن مطير كذاب، وقال متروك الحديث ذاهب الحديث، وقال ضعيف الحديث. **(الجرح والتعديل:(162/8).**

وقال العقيلي: ضعيف ترك الناس حديثه. **الضعفاء الكبير: (163/4).**

سَمِعت يحيى يَقُول "مُوسَى بن مطير كَذَّاب" تاريخ ابن معين (رواية الدوري)(333/3).

موسى بن مطير، عن أبيه، وعنه أبو داود الطيالسي، واه، كذبه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم، والنسائي، وجماعة: متروك، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن حبان: صاحب عجائب ومناكير، لا يشك سامعها أنها موضوعة. **(ميزان الاعتدال:**

(223/4). موسى" بن مطير عن أبيه وعنه أبو داود الطيالسي واه كذبه يحيى بن معين وقال أبو حاتم والنسائي وجماعة متروك وقال الدارقطني ضعيف وقال ابن حبان صاحب عجائب ومناكير لا يشك سامعها انها موضوعة. (لسان الميزان:130/6).

ثانيا ــ في الإسناد مطـــــير بن أبي خالد:

قال أبو حاتم: "سألت أبا زرعة عنه فقال: ضعيف الحديث. وقال سألت أبي عنه فقال: متروك الحديث". الجرح والتعديل: (394/8)، وميزان الاعتدال: (130/4). والمغني في الضعفاء للذهبي: (663/2). وقال الذهبي في تاريخ الإسلام: (737/3) "ضعفوه".

قلت: الكلام الذي يظهر لي بعد علل الأحاديث الأربعة وهي: حديث ابن مسعود وحديث المغيرة وحديث عمران بن حصين وحديث عائشة رضي الله عنهم جميعا.

فالذي ظهر لي من هذه الأحاديث:

الحديث الأول: وقفه على ابن مسعود.

الحديث الثاني: حديث المغيرة رضي الله عنه المحفوظ المعروف ليس فيه ذكر التشهد بعد السجدتين.

الحديث الثالث: وهم وأخطأ فيه من ذكر التشهد، لمخالفته الحفاظ الذين لم يذكروا التشهد في حديث عمران -رضي الله عنه-.

الحديث الرابع: ساقط الإسناد؛ وهو لتفرد موسى بن مطير به، كما ذكرنا في دراسة الإسناد.

ولذا قال ابن الصلاح في مقدمته (ص/104):

"ليسَ كلُّ ضَعْفٍ في الحديثِ يزولُ بمجيئِهِ مِنْ وجوهٍ، بلْ ذلكَ يتفاوتُ: فمنهُ ضَعْفٌ يُزيلُهُ ذلكَ، بأنْ يكونَ ضَعْفُهُ ناشئاً مِنْ ضَعْفِ حفظِ راويهِ مَعَ كونِهِ مِنْ أهلِ الصِّدقِ والديانةِ.

فإذا رأينا ما رواهُ قدْ جاءَ مِنْ وجهٍ آخرَ، عَرَفنا أنَّهُ ممَّا قدْ حفظَهُ، ولَمْ يختلَّ فيهِ ضبطُهُ لهُ.

وكذلكَ إذا كانَ ضَعْفُهُ مِنْ حيثُ الإرسالُ، زالَ بنحوِ ذلكَ، كما في المرسلِ الذي يُرسِلُهُ إمامٌ حافظٌ، إذ فيهِ ضَعْفٌ قليلٌ يزولُ بروايتِهِ منْ وجهٍ آخرَ، ومِنْ ذلكَ ضَعفٌ لا يزولُ بنحوِ ذلكَ لقوّةِ الضَّعْفِ وتقاعدِ هذا الجابرِ عَنْ جَبْرِهِ ومقاومَتِهِ، وذلكَ كالضَّعْفِ الذي ينشأُ مِنْ كونِ الراوي متَّهَماً بالكذِبِ أو كونِ الحديثِ شاذّاً.

وهذهِ جملةٌ تفاصيلُها تُدْرَكُ بالمباشرةِ والبحثِ، فاعلمْ ذلكَ فإنَّهُ مِنَ النَّفائِسِ العزيزةِ".

انتهى

فائدة فقهية:

قال الإمام الحافظ ابن المنذر في كتابه:(75-74/2) **الإشراف على مذاهب العلماء: باب التشهد في سجدتي السهو والتسليم فيهما** ، واختلفوا في التشهد في سجدتي السهو، فقالت طائفة: ليس فيها تشهد ولا تسليم، كذلك قال أنس بن مالك، والحسن البصري، وعطاء.

وقال الحكم، وحماد، ويزيد بن عبد الله بن قسيط، والنخعي: فيهما تشهد، وروى ذلك عن ابن مسعود.

وفيه قول ثالث: وهو أن فيهما تشهد وتسليم، روى ذلك عن ابن مسعود، والنخعي، وقتادة، والحكم، وحماد، واستحسن ذلك الليث بن سعد، وبه قال الثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأصحاب الرأي.

وفيه قول رابع: وهو أن يسلم فيهما ولا يشهد، كذلك قال ابن سيرين.

وفيه قول خامس: وهو إن شاء تشهد وسلم وإن شاء لم يسلم، حكى هذا القول عن عطاء.

وفيه قول سادس: قاله أحمد بن حنبل، قال: فإن سجد في السلام لم يتشهد، وإن سجد بعد السلام تشهد.

قال أبو بكر: التسليم من سجدتي السهو ثابت عن رسول الله- ﷺ - من غير وجه. وثبت عنه أنه كبر فيهما أربع تكبيرات وقد سلم النبي -ﷺ- منهما.

وفي ثبوت التشهد عن النبي- ﷺ - فيهما نظر".

وقال المنذري في: "الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف":(316/3) "عن عمران بن حصين، «**أن النبي ﷺ صلى بهم فسها في صلاته فسجد سجدتي السهو، ثم تشهد، ثم سلم**».

وقد تكلم في هذا الحديث بعض أصحابنا، وقال: روى هذا الحديث غير واحد من الثقات، عن خالد، فلم يقل فيه أحد: ثم تشـــهد، وأما الخبران الآخران فغير ثابتين، وقد ذكرتهما مع عللهما في الكتاب الذي اختصرت منه هذا الكتاب ، وقال أبو بكر: وأما التسليم من سجدتي السهو فواجب، لأن النبي -ﷺ- سلم فيهما، والتشهد إن ثبت خبر عمران بن حصين فالواجب أن يتشهد من سجد سجدتي السهو، فإن لم يثبت لم يجب ذلك، ولا أحسب يثبت، والله أعلم.

الخاتمة:

بفضل من الله وعونه وتوفيقه أتممت هذا البحث الموسوم ب "جمع وتخريج أحاديث التشهد بعد سجدتي السهو" وقد خلصت إلى عدد من النتائج أهمها:

الأحاديث التي وقفت عليها في هذا البحث أربعة أحاديث.

الحديث الأول الصواب وقفه على ابن مسعود -رضي الله عنه-، وأخطأ من رفعه.

الحديث الثاني المحفوظ والمعروف من حديث المغيرة -رضي الله عنه-

الحديث الثالث أخطأ فيه من ذكر التشهد لمخالفته الحفاظ الذين لم يذكروا التشهد في حديث عمران -رضي الله عنه-.

الحديث الرابع ساقط الإسناد، لتفرد موسى بن مطير به، فلا يصح.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

فهرس المصادر والمراجع:

ـ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: 354هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م.

ـ المجروحين من المحدثين المؤلف: ابن حبان، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولي، 1420 هـ- 2000م.

ـ زاد المعاد في هدي خير العباد. المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت:751هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت الطبعة: السابعة والعشرون ، 1415هـ /1994م

ـ سنن أبي داود : المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت:275هـ)، المحقق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م.

ـ السنن الكبرى : المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: 303هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001م
ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل : المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: 241هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1416 هـ - 1995 م
ـ سنن الدارقطني المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت:385هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2004 م.
ـ السنن الكبرى ، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت:458هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م.
ـ معرفة السنن والآثار. المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق -بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، 1412هـ - 1991م
ـ مختصر سنن أبي داود ، المؤلف: الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ات: 656 هـ)، المحقق: محمد صبحي بن حسن حلاق (أبو مصعب)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1431 هـ - 2010 م.
ـ خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام ، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676هـ)، المحقق: حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل، الناشر : مؤسسة الرسالة - لبنان – بيروت، الطبعة: الاولى، 1418هـ - 1997م.
ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري ، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: 795هـ)، تحقيق:1 - محمود بن شعبان بن عبد المقصود. واخرون. الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية. الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1996 م
تقريب التهذيب ، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، 1406 – 1986.
تهذيب التهذيب ، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، 1326هـ.
تهذيب التهذيب ، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، 1326هـ.
المصنف ، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت:211هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي- الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، 1403
شرح معاني الآثار ، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت: 321هـ)، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار - محمد سيد

جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية. الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى - 1414 هـ، 1994 م
المعجم الأوسط، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: 360هـ) ، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة
الروض الداني (المعجم الصغير) ، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: 360هـ)، المحقق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، الناشر: المكتب الإسلامي ، دار عمار - بيروت ، عمان، الطبعة: الأولى، 1405 – 1985.
ـ المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: 360هـ)
المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية.
ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1963 م.
ـ لسان الميزان ، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1390هـ /1971م.
سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: 279هـ، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ1، 2) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ4، 5)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي– مصر، الطبعة: الثانية، 1395 هـ - 1975 م.
المنتقى من السنن المسندة، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (ت: 307هـ)، المحقق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1408 – 1988.
ـ مختصر الأحكام = مستخرج الطوسي على جامع الترمذي، المؤلف: أَبو عَلِيٍّ الحسنُ بنُ عَلِيِّ بنِ نَصْرٍ الطُّوْسِيُّ، المُلَقَّبُ: بِكَرْدُوشٍ (ت: 312هـ)، المحقق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة – السعودية، الطبعة: الأولى، 1415هـ.
ـ الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: 319هـ)، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، الناشر: دار طيبة - الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى - 1405 هـ، 1985 م.
ـ المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: 405هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1411 – 1990.
ـ شرح السنة: المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: 516هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، 1403هـ - 1983م

ـ التحقيق في أحاديث الخلاف، المؤلف : جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: 597هـ)، المحقق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ، 1415
ـ مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: 728هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية. عام النشر: 1416هـ/1995م.
ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز
ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت: 807هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: 1414 هـ، 1994 م
ـ نيل الأوطار، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، 1413هـ - 1993م
الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: 327هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م
ـ الضعفاء الكبير، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت: 322هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1404هـ - 1984م.
ـ المغني في الضعفاء ، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ) ، المحقق: الدكتور نور الدين عتر، [ترقيم الكتاب موافق للمطبوع]
ـ مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح : عثمان بن الصلاح عبدالرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي (577 هـ - 643 هـ)، مؤلف «محاسن الاصطلاح»: عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعيّ، أبو حفص، سراج الدين (ت: 805هـ)،، المحقق: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) أستاذ الدراسات العليا، كلية الشريعة بفاس، جامعة القرووين.، الناشر: دار المعارف.
ـ الإشراف على مذاهب العلماء ، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: 319هـ)، المحقق: صغير أحمد الأنصاري أبو حماد، الناشر: مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة، الطبعة: الأولى، 1425هـ - 2004 م
ـ الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: 319هـ)، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، الناشر: دار طيبة - الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى - 1405 هـ، 1985 م.